

مصرف لبنان المركزي يشكل لجنة «إعادة هيكلة البنوك»

الماضي احتجاجات شعبية غير مسبوقة تحمل مطالب اقتصادية وسياسية. ويشهد لبنان، منذ 17 أكتوبر 2019، احتجاجات شعبية ترفع مطالب اقتصادية وسياسية، أجبرت حكومة سعد الحريري على الاستقالة في 29 من الشهر نفسه، وحلت محلها حكومة حسان دياب في 11 فبراير الماضي.

السوق الموازية. وقال المركزي في بيان، إنه أصدر مذكرة يطلب فيها التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعمل المصارف، في ظل مخاطر العمل الحالية في السوق المحلية. وتخيم على لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 – 1990)، ما فجر منذ 17 أكتوبر

أعلن مصرف لبنان المركزي، أمس الخميس، إنشاء لجنة هيكلة لدراسة الأداء المالي للمصارف وعددها 63، واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع البنكي. تأتي الخطوة، بالتزامن مع تضرر المالية العامة للقطاع المصرفي في البلاد، نتيجة الأزمة النقدية وفقدان السيطرة على أسعار الصرف، نتج عنها انتعاش عمل

النفط الكويتي يتجاوز 44 دولاراً للبرميل

«أوبك+» تقرر تقليص التخفيضات إلى 7.7 مليون اعتباراً من مطلع أغسطس



تعديل التخفيضات (مليون برميل يوميا) مع انتعاش الطلب.».

وزاد البيان: «سيكون هناك زيادة في الطلب على المرافق، بالإضافة إلى التغييرات في أنماط السفر، وزيادة الطلب المحلي على البنزين والديزل ونتيجة لذلك، سيكون التأثير على صادرات الدول المشاركة (في المجموعة) محدوداً».

وأشاد البيان بالتزام الدول المنضوية في المجموعة باتفاق خفضها التخفيضات، والذي بلغت نسبته 95 بالمئة، مشيراً إلى تعهد الدول التي لم تلتزم بنوعيه حصصها خلال الأشهر القادمة. وأضاف: «جدول التعويضات المتفق عليه (مع الدول التي لم تلتزم) سيعني أن المستوى الفعلي للتعديلات سيكون أعمق من 7.7 مليون برميل يوميا».

الاقتصاد) مع انفتاح الاقتصادات حول العالم». وأضاف البيان: «قد يكون هناك عمليات إغلاق محلية أو جزئية أعيد فرضها في بعض الدول، إلا أن علامات التعافي واضحة، سواء في الأسواق الفورية أو الأسواق الأجلة».

وفسي إبريل، توصلت مجموعة «أوبك+» إلى اتفاق بنص في مرحلته الأولى على خفض الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو

تم تمديدتها حتى نهاية يوليو، يقلص بعدها التخفيض إلى 7.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020، ومن ثم إلى 5.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية أبريل 2021.

وقالت «أوبك+» في بيانها، أمس، «بالانتقال إلى المرحلة التالية من الاتفاقية، سيتم استهلاك العرض الناتج عن

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1.29 دولار خلال ليصل إلى 44.31 دولار، مقابل 43.02 دولار أول الثلاثاء، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

على الجانب الآخر، قررت مجموعة «أوبك+»، عدم تمديد تخفيضات تاريخية في إنتاج النفط بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا، ينتهي أجلها بنهاية يوليو الحالي.

جاء القرار بالإجماع خلال اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ومنتجين آخرين من خارجها فيما يعرف بمجموعة «أوبك+» عقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة.

وقالت اللجنة في بيان عقب الاجتماع إنها «لاحظت وجود علامات تحسن مشجعة (في

أسهم الصناعة والبنوك تهبط بمؤشرات البورصة عند الإغلاق



هبطت المؤشرات الكويتية جماعياً في ختام جلسة أمس الخميس، حيث تراجع المؤشر العام 0.82%، وانخفض السوق الأول 0.94%، وهبط المؤشر الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.49% و0.79% على الترتيب. وتقلصت سبيلة بورصة الكويت بنحو 25.7% لتصل إلى 22.38 مليون دينار مقابل 30.11 مليون دينار بالأمس، فيما ارتفعت أحجام التداول اليوم 5.1% لتصل إلى 139.46 مليون سهم مقابل 132.73 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات يتصدرها الصناعة بانخفاض نسبته 1.37%، بالإضافة إلى تراجع قطاع البنوك القيادي بقرابة 1%، بينما ارتفع قطاعا النفط والتأمين اليوم بنسبة 0.07% و0.11% على التوالي. وجاء سهم «المعامل» على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بانخفاض نسبته 9.27%، فيما تصدر سهم «السورية» القائمة الخضراء مُرتباً بنسبة 15.2%.

وتصدر سهم «أهلي متحد – البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 18.35 مليون سهم بقيمة 3.47 مليون دينار، ليهبط السهم عند الإغلاق 2.09%.

«أرزان» تبيع كامل حصتها في «الكويتية للمقاصة» بمبلغ 12 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة أرزان المالية للتحويل والاستثمار عن قيامها بالتوقيع على عقد بيع كامل حصتها في الشركة الكويتية للمقاصة لطرف ذي علاقة بالشركة.

وقالت «أرزان» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن الحصة التي تم بيعها بنسبة 13.33% وذلك مقابل مبلغ 12.015 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أنه سيتم إتمام

إجراءات نقل الملكية للأسهم من خلال نظام (OTC) بالبورصة الكويتية.

وبينت الشركة أن عملية البيع سينتج عنها انخفاض في رصيد الاستثمار بشركات زميلة بقيمة مبلغ البيع (12.015 مليون دينار) وزيادة في النقد وشبه النقد بنفس المبلغ.

كما أنه لم ينتج عن عقد البيع أية أرباح أو خسائر، وسيظهر الأثر المالي لذلك بالبيانات المالية الربع سنوية

للشركة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

كان مجلس إدارة «أرزان» وافق نهاية الأسبوع الماضي، على التخرج من استثمار في شركة زميلة دون تحديد اسم الشركة التي سيتم التخرج منها.

يشار إلى أن أرباح «أرزان» تراجعت 57% في العام الماضي، لتصل إلى 1.09 مليون دينار، مقابل 2.53 مليون دينار أرباحاً عام 2018.

عبر البوابة الإلكترونية أو التطبيق الهاتفي

الائتمان يقدم خدمات الأونلاين دون الحاجة لمراجعة الفروع

دعا بنك الائتمان عملاءه إلى الاستفادة من خدماته المختلفة المتاحة على بوابته الإلكترونية kcb.gov.kw. لا سيما في ظل الظروف والصنابير الراهنة التي فرضها انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID – 19).

: حرصاً على سلامة وصحة مواطنينا الكرام من عملاء البنك ندعوهم إلى الاستفادة من حزمة الخدمات التي يتيحها البنك عبر بوابته الإلكترونية ومنها: قروض البناء ، الشراء ، التوسعة والترميم، المحفظة، الزواج، قروض المرأة، طلبات الدفعات، ومواد الدعم، سداد الأقساط، منح ذوي الإعاقة وإصدار شهادات كن يههم الأمر .

وأكدت أن البنك ، ومن باب الحرص على سلامة العملاء، والحاجة إلى التزام الإجراءات والتدابير الوقائية ، لن يستقبل العملاء لأي من الخدمات المتاحة على البوابة الإلكترونية للبنك .

من جهة أخرى، أعلنت الخشتي أن فرع البنك في غرناطة سيبدأ اعتباراً من الأحد الموافق 19/07/2020 من الساعة 9:30 صباحاً وحتى 1 ظهراً استقبال المواطنين وفقاً لمواعيد مسبقة، من خلال التطبيق الهاتفي الخاص بالبنك ، من الراغبين بإنجاز معاملات (توقيع العقود، تسليم الشيكات الخاصة لعملاء بنوك: التجاري، وربة، الأهلي الكويتي والأهلي المتحد) ، وتسليم الر (IBAN) لعملاء بنوك: الوطني ، وبيت التمويل، الخليج ، برقان وبوبيان.

وأوضحت الخشتي أن عملاء البنك من فئتي كبار السن وذوي الإعاقة، سيتم استقبالهم وفقاً لمواعيد مسبقة من خلال الاتصال الهاتفي

مصرف لبنان المركزي يشكل لجنة «إعادة هيكلة البنوك»

الماضي احتجاجات شعبية غير مسبوقة تحمل مطالب اقتصادية وسياسية. ويشهد لبنان، منذ 17 أكتوبر 2019، احتجاجات شعبية ترفع مطالب اقتصادية وسياسية، أجبرت حكومة سعد الحريري على الاستقالة في 29 من الشهر نفسه، وحلت محلها حكومة حسان دياب في 11 فبراير الماضي.

السوق الموازية. وقال المركزي في بيان، إنه أصدر مذكرة يطلب فيها التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعمل المصارف، في ظل مخاطر العمل الحالية في السوق المحلية. وتخيم على لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 – 1990)، ما فجر منذ 17 أكتوبر

أعلن مصرف لبنان المركزي، أمس الخميس، إنشاء لجنة هيكلة لدراسة الأداء المالي للمصارف وعددها 63، واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع البنكي. تأتي الخطوة، بالتزامن مع تضرر المالية العامة للقطاع المصرفي في البلاد، نتيجة الأزمة النقدية وفقدان السيطرة على أسعار الصرف، نتج عنها انتعاش عمل

توقعات بانتعاش القطاع العقاري الكويتي مع فائض في السيولة



قال الباحث الاقتصادي في الشأن العقاري المحلي، عبد الرحمن أحمد الحسينان، إن التوقعات تشير إلى أن القطاع العقاري في الكويت سيشهد نمواً يتراوح بين 7% إلى 10% خلال العام الجاري.

وقال الحسينان، إن التوقعات تشير كذلك إلى تسجيل فائض في السيولة مقدره بنحو نصف مليار دينار، تم ادخارها خلال فترة الحظر المفروض على دولة الكويت

بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، ومن المنتظر ضخها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترات المقبلة. كما توقع الحسينان أن يشهد القطاع العقاري المحلي انتعاشاً خلال المرحلة المقبلة من حيث معاملات التسجيل العقاري وارتفاع وتيرة البناء، بفضل التسهيلات الائتمانية التي سيتم منحها من قبل البنوك للمستثمرين والمطورين، والمواكبة لبرنامج التمويل المبسر الذي تم الإعلان عنه مؤخراً من طرف اللجنة التوجيهية لتحفيز الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تراجع نسبة الخصم والتي بلغت أدنى مستوياتها بحدود 1.5%.

«ميداليون أسوشيتيس»:

نجاح الاستثمارات العقارية يتطلب تبني استراتيجيات بعيدة الأمد

الخدمات. وقد لعبت هذه الإجراءات السريعة دوراً محورياً في دعم القطاع العقاري». وأضاف العور: «رغم التحديات التي تطغى على المشهد، عادة ما تصاحب الأزمات فرص واعدة وآفاق جديدة لتحقيق النمو في مختلف القطاعات. ويجب علينا دائماً أن ننظر إلى المستقبل بعين التفاؤل، والعمل على تبني أفضل الممارسات وتعزيز جاذبية وتنافسية السوق المحلي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات».

قامت «ميداليون أسوشيتيس» بمسح حول السيناريوهات التي يشهدها قطاع الاستثمار العقاري حالياً، ففي حين تشهد الفئات التقليدية كالمكاتب والمجمعات السكنية ومجمعات البيع بالتجزئة هدوء، تشهد بعض القطاعات الأخرى ارتفاعاً على الطلب، حيث تقدم خياراً أكثر استقراراً على المدى القريب.

ونصح العور المستثمرين بضرورة اغتنام الفرص المتاحة في ظل الأسعار التنافسية والعروض المتاحة في السوق،



مسعود العور

الأركان الرئيسية التي تقوم عليها مسيرة التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وساهمت سرعة الاستجابة والقدرة على مواكبة التغيرات في إنجاح برامج وخطط الدولة لمواجهة الجائحة والحد من تداعياتها. وقد اتخذت حكومة دولة الإمارات خطوات عاجلة وتدابير فعالة لتخطي الأزمة من ضمنها وضع أطر قانونية وتنظيمية أكثر مرونة، وتقديم الدعم لعدد من القطاعات، وتخفيض الرسوم المدفوعة مقابل مجموعة واسعة من

أوضحت ميداليون أسوشيتيس، أن الاستثمارات التي تديرها المؤسسات الصناديق الاستثمارية تلعب دوراً كبيراً في تسريع وتيرة تعافي القطاعات الاقتصادية الحيوية كالعقارات. وأوضح التنامي على هذه الفئة من الاستثمارات في تزايد تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق الإماراتي والتي سجلت حوالي 14 مليار دولار عام 2019، بزيادة قدرها 34% مقارنةً بعام 2018 الذي بلغت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة 10.4 مليار دولار.

وتشكل تداعيات جائحة (كوفيد19 –) عبئاً على شركات تطوير وتشغيل العقارات، الأمر الذي يدفعها للبحث في إمكانية تبني منهجيات عمل جديدة أكثر فعالية في مواجهة التحديات الراهنة. ويرجع المحللون العقاريون تزايد التركيز على فئات معينة من الوحدات العقارية من قبيل المستودعات ومراكز الخدمات اللوجستية ومراكز البيانات.

وقال الرئيس التنفيذي، ميداليون أسوشيتيس مسعود العور أن الابتكار يُعتبر أحد